

كسب شعبية بواسطتها. ولكن الحقيقة أن وراء تأجيل العمل في استثمار مياه هذا النهر من قبل الدولة اللبنانية، كانت دائماً الضغوط الدولية، والأميركية منها بوجه خاص، لتزويد ولتأمين حاجات إسرائيل من هذه المياه بشكل أو بآخر. وبما أن حاجة إسرائيل إلى المياه شديدة وضرورية، فقد بقيت دراسات استثمار مياه الليطاني وسائر الأنهار التي تغذيها أو تتغذى منه: كالحاصباتي والوزاني، موضوعة في الأدرج التي حين تستطيع إسرائيل المطالبة من مركز القوة، بالمشاركة في استثمار مياه جنوب لبنان.

حقيقة أطماع إسرائيل في مياه الجنوب

سنتوحي في تتبع كل فكرة، أو قول، يتم عن هذه الأطماع، أن نسجل التعبير الأقوى والأبلغ والأبعد أثراً، تاركين لصاحب القول أن يعبر عن نفسه دون أن نعترض بسبيله إلا في حدود اختيار لا بد منه واختصار مفروض.

عام ١٩٦٩، اثر مناقشة قضية فلسطين في المؤتمر الصهيوني المنعقد في مدينة «بال» السويسرية اتخذ من جملة القرارات، واحد ينص على ما يلي:

«وفي ما يتعلق بفلسطين يجب تذكيرها (أي تذكير عصبة الأمم) أنه لا بد من ادخال المياه الضرورية للري والقوة الكهربائية ضمن هذه الحدود، وذلك بأن تشمل مجرى الليطاني وتلوج جبل الشيخ»^(١). وقد أكد تشرشل، فيما بعد في مذكراته، هذا القول. فذكر في الجزء الأول صفحة ٣٠٥ ما يلي: «ولقد ذكرت، بصراحة في مجلس العموم، أن اليهود طلبوني رسمياً بأن يضم جنوب لبنان إلى فلسطين؛ أو على الأقل القسم الذي يجري فيه نهر الليطاني».

وفي الوثائق السرية التي أفرجت عنها وزارة الخارجية البريطانية العام الماضي، بعد ابقائها طي الكتمان مدة ثلاثين سنة، بمقتضى قانون المحافظة على الأسرار، نقرأ أن الدول الغربية كانت مصممة عام ١٩٥٦ على إقامة منظمة دفاعية شرق أوسطية، تضم الدول العربية وإسرائيل تحت مظلة واحدة. فاشتراطت إسرائيل لقبول ذلك «أخذ حقها من مياه الليطاني»^(٢). كذلك، نقرأ في هذه الوثائق أن بريطانيا اقترحت عام ١٩٢٨ ضم لبنان وسوريا إلى اتحاد فيدرالي يضم فلسطين وشرق الأردن فتتكون منهم وحدة طبيعية، ولكن الحكومة الفرنسية عارضت ذلك، والسبب الحقيقي لمعارضة فرنسا هذا الاقتراح هو ادعاؤها بأن فلسطين قد تصبح حينئذ عبئاً على «إنها الأغنياء». ولقد أوضح «الرايت أونورابل» وزير الدولة لشؤون المستعمرات البريطانية، مالكولم ماكديونالد، فيما بعد إلى رئيس وزرائه «الرايت أونورابل»، تشمبرلن، وبخضوع «الرايت أونورابل» وزير الخارجية: الفايكونت هاليفاكس، «أن ذلك يعني على ما فهمت من محادثاتي مع زميلي وزير خارجية فرنسا أن حل مشكلة المياه في هذا الاتحاد الفدرالي هي العقدة؛ إذ ليس من المقبول، ووضع فلسطين غير مستقر الآن، والحرب فيها سجال بين العرب واليهود، أن تهدر مياه الليطاني أو مياه الأردن دون مقابل وفي المجهول»^(٣).

وجاء في تقرير رسمي «محدود التداول» أعد في تموز (يوليو) عام ١٩٧٣ من قبل مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، ونشرته جريدة «النهار» في ١٦ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٣: «... فقد اتصل دافيد... بن غوريون وحاييم وايزمن بالبطريرك الماروني